المقطع التاسع

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَإِنْ قالَ: أنا لا أُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، حاشا وَكَلَّا، وَلكِنْ الالتِجاءُ إِلَى الصَّالِحِينَ لَيْسَ بِشِرْكٍ. فَقُلْ لَهُ: إذا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الشِّرْكَ أَعْظَمَ مَنْ تَحْرِيم الزِّنا، وَتُقِرُّ أَنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُهُ، فَما هَذا الأَمْرُ الَّذِي عَظَّمَهُ اللَّهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لا يَغْفِرُهُ، فَإِنَّهُ لا يَدْرِي. فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ تُبَرِّئُ نَفْسَكَ مِن الشِّرْكِ وَأَنْتَ لا تَعْرِفُهُ؟ كَيْفَ يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْكَ هَذا، وَيَذْكُرُ أَنَّهُ لا يَغْفِرُهُ وَلا تَسْأَلُ عَنْهُ، وَلا تَعْرِفُهُ؟ أَتَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ - عزَّ وجَلَّ - يُحَرِّمُهُ، وَلا يُبَيِّنُهُ لَنا؟!

فَإِنْ قالَ: الشِّرْكُ عِبادَةُ الأَصْنامِ، وَنَحْنُ لا نَعْبُدُ الأَصْنامَ. فَقُلْ لَهُ: ما مَعْنى عِبادَةِ الأَصْنامِ؟ أَتَظُنُّ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ تِلْكَ الأَحْجارَ والأَخْشابَ تَخْلُقُ، وَتَرْزُقُ، وَتُدَبِّرُ أَمْر مَنْ دَعاها؟ فَهَذا يُكَذِّبُهُ القُرْآنُ. فَإِنْ قالَ: إِنَّهُم يَقْصُدُونَ خَشَبَةً، أَوْ حَجَرًا، أَوْ بَنِيَّةً عَلَى قَبْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، يَدْعُونَ ذَلِكَ، وَيَذْبَحُونَ لَهُ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُقَرِّبُنا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، وَيَدْفَعُ عَنَّا اللَّهُ بِبَرَكَتِهِ، وُيعْطِينا بِبَرَكَتِه. فَقُلْ: صَدَقْتَ... وَهَذا هُوَ فِعْلُكُمْ عِنْدَ الأَحْجارِ، والبِنا الَّذِيْ عَلَى القُبُورِ وَغَيْرِها. فَهَذا أَقَرَّ أَنَّ فِعْلَهُمْ هَذا هُوَ عِبادَةُ الأَصْنامِ، وَهُوَ المَطْلُوبُ. وأَيْضًا، قَوْلُكَ: (الشِّرْكُ عِبادَةُ الأَصْنامِ)، هَلْ مُرادُكَ أَنَّ الشِّرْكَ مَخْصُوصٌ بِهَذا، وَأَنَّ الاعْتِمادَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَدعُاءَهُمْ لا يَدْخُلُ فِي ذَلِك؟ فَهَذا يَرُدُّهُ ما ذَكَرَ اللَّهُ - تَعالَى - في كِتابِهِ مِنْ كُفْرِ

مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى المَلائِكَةِ، أَوْ عِيسَى، أَوْ الصَّالِحِينَ. فَلابُدَّ أَنْ يُقِرَّ لَكَ أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبادَةِ اللَّهِ أَحَدًا مِنَ الصَّالِحِينَ فَهُوَ الشِّرْكُ المَذْكُورُ فِي القُرْآنِ، وَهَذا هُوَ المَطْلُوبُ.

وَسِرُّ المَسأَلَةِ أَنَّهُ إذا قالَ: (أَنا لا أُشْرِكُ بِاللَّهِ)، فَقُلْ لَهُ: وَما الشِّرْكُ بِاللَّهِ؟ فَسِّرْهُ لِي!

فَإن قالَ: هُوَ عِبادَةُ الأَصْنامِ، فَقُلْ لَهُ: وَما عِبادَةُ الأَصْنامِ؟ فَسِّرْها لِي! فإنْ قالَ: أنا لا أَعْبُدُ إلَّا اللَّهَ، فَقُلْ: ما مَعْنَى عِبادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ؟ فَسِّرْها لي! فَإنْ فَسَّرَها بِما بَيَّنْتُهُ فَهُو المطْلُوبُ. وَإن لَمْ يَعْرِفْهُ، فَكَيْفَ يَدَّعِي شَيْئًا وَهُوَ لا يَعْرِفُهُ؟ وَإنْ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ مَعْناهُ بَيِّنْتَ لَهُ الآياتِ الواضِحاتِ فِي مَعْنَى الشِّرْكِ بِاللَّهِ، وَعِبادَةِ الأَوْثانِ: أَنَّهُ الَّذِي يَفْعَلُونَ فِي هَذا الزَّمانِ بِعَيْنِهِ، وَأَنَّ عِبادَةَ اللَّهِ - وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ - هِيَ التِي يُنْكِرُونَ عَلَيْنا، وَيَصِيحُونَ مِنْهُ كَما صاحَ إخْوانُهُمْ، حَيْثُ قالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

الشرح:

الشبهة السادسة: حقيقة الشرك، وهل الالتجاء إلى الصالحين منه؟

العرض:

يقولون: إن الالتجاء إلى الصالحين بدعائهم والاستغاثة بهم ليس بشرك، ولكنه من باب الواسطة والشفاعة لمنزلتهم وجاههم عند الله - تعالى -، وأما

الشرك فهو ما كان عليه أهل الجاهلية الذين بُعث إليهم النبي ﷺ، وهو عبادة الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام.

النقض:

هذه الشبهة سبقت في الشبهة الثانية: دعاء الصالحين من باب الواسطة والشفاعة لمنزلتهم وجاههم عند الله - تعالى -، كما في «المقطع الخامس».

وفي الشبهة الثالثة: حمل نصوص الشرك على عبادة الأصنام، كما في «المقطع السادس».

والخلاصة في الجواب: أن يقال للمخالف من باب الحجة العقلية:

نتفق وإياك على أن الله - تعالى - جعل الشرك أعظم المحرمات، ورتب عليه أشد الوعيد، فما هذا الشرك؟ بيِّنه لنا.

وجوابه لا يخرج عن أحد احتمالات ثلاثة:

الأول: أن يقول: لا أدري!.

فيقال: سبحان الله، كيف تبرِّئ نفسك، وتجادل في أمر لا تعرفه؟!.

الثاني: أن يقول: الشرك عبادة الأصنام كما كان عليه أهل الجاهلية الأولى، ونحن لا نعبدها، فبالتالي لا صلة لنا بالشرك، ومن ذلك الالتجاء إلى الصالحين بدعائهم والاستغاثة بهم؛ ليس شركا.

فيقال له:

١- إنَّ المشركين الأوائل كانوا يعبدون غير الأصنام؛ كالأنبياء والملائكة والجن وغيرهم، وجاء وصفهم بالشرك، وجاء النكير عليهم، والتحذير من فعلهم.

٢- إن تلك الأصنامَ المنحوتة كانت رمزا على معبوداتهم المعظَّمة، ولم يكونوا يعبدون الأحجار لذاتها.

٣- إن عبادتهم للأصنام لم تقع باعتقادهم فيها أنها ترزق وتنفع وتضر، فهذا يرده القرآن، ولكن وقعت بصرفهم أنواع العبادات لها؛ كالدعاء والسجود والذبح وغيرها، وهذا ما يفعله المتأخرون عند القبور، فاستويا في العلة.

فتبين أن الشرك لا ينحصر في عبادة الأصنام فقط، بل يتعداه إلى كل من صرف شيئا من العبادات لمخلوق، ولو كان نبيا مرسلا أو ملكا مقربا.

ومن ذلك الالتجاء إلى الصالحين بدعائهم والاستغاثة بهم.

٤- بيَّنت الشريعة أن المشروع للمسلم إذا وقع في كربة أو معصية؛ أن يتوجه إلى ربِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأن يتعلق به بطلب الغوث والفرج والمغفرة، لا أن يتعلق بالمخلوقين مهما كانت منزلتهم، قال تعالى: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾ [غافر: ٦٠]، ولم يقل: توسلوا بالأنبياء، واتخذوا الشفعاء. وأعلم اللهُ

عبادَه أنه قريبٌ منهم، فقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَإِذا سَأَلَكَ عِبادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذا دَعانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقرر النبي ﷺ هذا المبدأ، كما في وصيته لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «**إذا سَأَلْتَ فاسْأَلِ اللَّهَ، وَإذا اسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ بِاللَّهِ**»(١).

٥ - بيَّن الله - تعالى - في مواضع من كتابه أن دعاء غير الله لا ينفع الداعي، بل ينقلب وَبالًا عليه. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ ما يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ١٣ إِن تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُواْ دُعاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ ما ٱسْتَجابُواْ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣-١٤].

الثالث: أن يقول: الشركُ صرفُ شيءٍ من أنواع العبادة لغير الله.

فيُقال: نعم، أصبت، وهذا ما وقعتم فيه.

●●●

(١) **صحيح**: أخرجه الترمذي (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني.

المقطع العاشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَإِنْ قالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَكْفُرُوا بِدُعاءِ المَلائِكَةِ والأَنْبِياءِ، وَإِنَّما كَفَرُوا لَمَّا قالُوا: المَلائكَةُ بَناتُ اللَّهِ! وَنَحْنُ لَمْ نَقُلْ إِنَّ عَبْدَ القادِرِ، وَلا غَيْرَهُ ابنُ اللَّهِ. فالجَوابُ: أَنَّ نِسْبَةَ الوَلَدِ إِلَى اللَّهِ - تَعالَى - كُفْرٌ مُسْتَقِلٌ، قالَ اللَّهُ - تَعالَى -: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، والأَحَدُ: الَّذِي لا نَظِيرَ لَهُ. والصَّمَدُ: المَقْصُودُ فِي الحَوائِجِ. فَمَنْ جَحَدَ هَذا فَقَدْ كَفَرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ آخِرَ السُّورَةِ. ثُم قالَ تَعالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، فَمَنْ جَحَدَ هَذا فقَدْ كَفَرَ، وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ أَوَّلَ السُّورَةِ. وَقالَ اللَّهُ - تَعالَى -: ﴿ما ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] الآيَةَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَجَعَلَ كُلًّا مِنْهُما كُفْرًا مُسْتَقِلًّا. وَقالَ اللَّهُ - تَعالَى -: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] الآيَةَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الكُفْرَيْنِ.

والدَّلِيلُ عَلَى هَذا - أَيْضًا - أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِدُعاءِ اللَّاتِّ - مَعَ كَوْنِهِ رَجُلًا صالِحًا - لَمْ يَجْعَلُوهُ ابْنَ اللَّهِ، والَّذِينَ كَفَرُوا بِعِبادَةِ الجِنِّ لَمْ يَجْعَلُوهُمْ كَذَلِكَ. وَكَذَلِكَ العُلَماءُ - أَيْضًا - وَجَمِيعُ المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ، يَذْكُرُونَ فِي بابِ (حكْمِ المُرْتَدِّ) أَنَّ المُسْلِمَ إِذا زَعَمَ أَنَّ لِلَّهِ وَلَدًا فَهُوَ مُرْتَدٌّ، وإِنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ؛ فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ. وَهَذا فِي غايَةِ الوُضُوحِ.

الشرح:

الشبهة السابعة: جعل مناط التكفير في نسبة الولد إلى الله - تعالى -، لا في دعاء الأولياء والصالحين.

العرض:

لما قيل لهم: إن المشركين الأوائل كانوا يعبدون غير الأصنام، كالأنبياء والملائكة، وجاء وصفهم بالشرك والكفر؛ قالوا: إنهم لم يكفروا بسبب دعاء الملائكة والأنبياء، وإنما كفروا لمَّا قالوا: الملائكة بنات الله، ونحن لا نقول ذلك في الأولياء، فلا يصح إلحاق حكمهم بنا.

النقض:

الجواب من أوجه:

أولا: أن نسبة الولد إلى الله - تعالى - كُفر مستقل وقضية أخرى، قال الله - تعالى -: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢]، فهذا شيء، ودعاء غيره معه شيء آخر.

قال الله - تعالى -: ﴿ما ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[المؤمنون: ٩١]، فَفَرَّقَ بين النوعين، وجعل كلا منهما كفرا مستقلا، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، و﴿خَرَقُوا۟﴾، بمعنى: اختَلَقُوا وافتَرَوا؛ فَفَرَّقَ بين كفرين: الشرك بالله، وافتراء الولد له.

ثانيا: أن الذين كفروا بدعاء اللَّاتِّ - مع كونه رجلا صالحا - لم يجعلوه ابن الله، والذين كفروا بعبادة الجن لم يجعلوهم أبناء الله.

ثالثا: تتابع العلماء في جميع المذاهب الأربعة على التفريق بين الأمرين، فيذكرون في (باب حكم المرتد): أن المسلم إذا زعم أن لله ولدا فهو مرتد، وإذا أشرك بالله غيره فهو مرتد.

●●●

المقطع الحادي عشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ قالَ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، فَقُلْ: هَذا هُوَ الحَقُّ، وَلكِنْ لا يُعْبَدُونَ. وَنَحْنُ لا نُنْكِرُ إِلَّا عِبادَتَهُمْ مَعَ اللَّهِ، وَإِشْراكَهُمْ مَعَهُ. وَإِلَّا فالواجِبُ عَلَيْكَ حُبُّهُمْ، واتِّباعُهُمْ، والإِقْرارُ بِكَراماتِهِمْ. وَلا يَجْحَدُ كَراماتِ الأَوْلِياءِ إِلَّا أَهْلُ البِدَعِ والضَّلالاتِ. وَدِينُ اللَّهِ وَسَطٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، وَهُدَىً بَيْنَ ضَلالَتَيْنِ، وَحَقٌّ بَيْنَ باطِلَيْنِ.

الشرح:

الشبهة الثامنة: منزلة الأولياء والصالحين، وسؤالهم لعظم جاههم.

العرض:

يقولون: إن أولياء الله - تعالى - لهم منزلة عظيمة، وجاهٌ كبيرٌ عند الله - تعالى -، وقد قال الله عنهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، وسؤالهم طلب لشفاعتهم، ورعايةٌ لجاههم وحرمتهم، والإعراض عن ذلك بالكلية جفاء في حقهم، وحط من قدرهم.

النقض[1]:

أولا: لا تلازم بين إثبات كرامة الأولياء والاستغاثة بهم.

---

(١) ينظر: «شبهات المبتدعة» للهذيل ص٥١٥.

فالكرامة: أمر خارق للعادة يظهره الله – تعالى – على يد عبد من عباده الصالحين حيا أو ميتا إكراما له، فيدفع به عنه ضرا، أو يحقق له نفعا، أو ينصر به حقا.

فنحن نثبت الكرامة للأولياء سواء في الحياة من الخوارق للعادة، أو بعد الممات كحفظ الله لقبورهم، وظهور ما يدل على نعيمهم.

ومع ذلك، لا نستغيث بهم ولا ندعوهم؛ لأن الشرع منع ذلك وحذَّر منه.

فنحن مع دليل الشرع؛ أثبت الكرامة فأثبتناها، ومَنَع الدعاء والاستغاثة بالمخلوق فمنعناه.

ثانيا: كان الصحابة متوافرون في المدينة، وبين أيديهم قبور خيار الأمة وسادات الأولياء: رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، ولم ينقل أنهم استغاثوا أو ذبحوا أو طافوا بهم عند المُلِمَّات والشدائد.

فهل كانوا جُفاة مُقَصِّرين معهم؟!.

فالحاصل أن الموقف من الصالحين وسط بين طرفين، لا غلو ولا جفاء.

ثالثا: ينبغي التفريق بين الكرامة الإيمانية والخوارق الشيطانية، فليس كل خارق يقع من حي أو صاحب قبر يعد كرامة.

والضابط بعرض ذلك على ميزان الشرع؛ فإن صدر من مُتَّبِع مؤمن مُتَّقٍ فهي كرامة، وإن صدر من ضال منحرف فهي شعوذة.

• وها هنا أمر يحسن التنبُّه له عند دَعْوَةِ مَن وقع في شيء من هذه الشركيات، وهو ألا يُحَطَّ من قدر المعظَّم؛ لأنه ليس الغرضُ الكلامَ في الشخص نفسه، فهو قد مات وقَدِم على ربِّه. والملاحظ أن بعض الغيورين حين دعوة هؤلاء ونقاشهم في هذه المسائل يأخذ في الحَطِّ من قدر أولئك المعظمين، وذكر مثالبهم، وهذا مما ينفر الناس عن قبول الحق؛ لأن نفوسهم قد امتلأت من تعظيمهم، ونشأوا على ذلك جيلا بعد جيل.

والأحسن أن يُعْرَض التوحيد، وأن الله - تعالى - هو المستحق للعبادة وحده لا شريك له، وأن صرف شيء منها لغيره شرك به، مهما كان ذلك الغير في صلاحه وولايته.

●●●